TRENDS GLOBAL

FRANCE VIRTUAL OFFICE

يونيو
2026

رؤى فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 12

انضم إلينا
JOIN US

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرانكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

مقدمة

تقدّم النشرة في عددها لهذا الشهر قراءة تحليلية معمّقة في أربعة من أبرز الملفات التي تسهم في تشكيل ملامح العالم المعاصر، وتكشف عن تحولاته البنيوية العميقة. ففي هذه الملفات تتقاطع السياسة الدولية، والتوازنات الجيوسياسية الإقليمية، وأزمة الدبلوماسية، ومستقبل المعرفة العلمية، لتطرح سؤالًا مركزيًّا حول الصراع المتواصل بين منطق المصلحة العامة والحق والمعرفة المستقلة من جهة، ومنطق الهيمنة والسوق والقوة المادية من جهة أخرى.

تبدأ النشرة بملف البحث العلمي العمومي، مسلطة الضوء على إشكالية تحوّل الاعتماد على التمويلات الخاصة من حلٍّ مؤقت إلى ظاهرة بنيوية وهيكلية دائمة. ويناقش هذا المحور المخاطر المتزايدة التي تهدد استقلالية المعرفة الحرة، ولا سيما حين تُوجَّه الأبحاث نحو المجالات التطبيقية سريعة الربح على حساب الأبحاث الأساسية بعيدة المدى والعلوم الإنسانية والاجتماعية. ويضع هذا التحول النيوليبرالي الجامعات ومراكز البحث أمام تحدي الحفاظ على قيمتها المعرفية وثقة المجتمع في حيادها، بعيدًا عن ضغوط الشركات الكبرى ومنطق التسويق التجاري.

وفي السياق الدولي، تنتقل النشرة إلى فحص أزمة الدبلوماسية المعاصرة من خلال مناقشة فكرية تجمع بين خبراء ودبلوماسيين حول سؤال إشكالي: هل ماتت الدبلوماسية؟ ويستعرض هذا الملف التوتر القائم بين منطق الحوار والتعددية الدولية من جهة، ومنطق العسكرة وفرض الأمر الواقع بالقوة من جهة أخرى. وتكشف التحليلات أن الدبلوماسية لم تمت، بل تشهد تحولًا عميقًا في طبيعتها ووظائفها؛ إذ تراجعت مكانة المؤسسات التقليدية والدبلوماسية السرية لصالح خصخصة النفوذ وصعود فاعلين ذوي خصوصية وشركات تكنولوجية عملاقة، بالتوازي مع تحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحة مفتوحة لحروب المعلومات وصناعة الروايات السياسية.

VISIONS FRANCOPHONES

وامتدادًا لهذا الاضطراب العالمي، تبحث النشرة في ملف جنوب آسيا والشرق الأوسط، مستعرضة حالة السيولة الاستراتيجية وإعادة تشكيل موازين القوى من خلال رصد التحول الجذري في العلاقة بين باكستان وحركة طالبان الأفغانية. فبعد عقود من دعم إسلام آباد للحركة سعيًا إلى تحقيق عمق استراتيجي، تحوّل هذا الخيار إلى مصدر تهديد مباشر للأمن الداخلي الباكستاني، خصوصًا مع تصاعد موجات العنف والتمرد الدموي المرتبط بحركة طالبان باكستان. ويتشابك هذا الملف الأمني الحَرِج مع أبعاد إثنية وحدودية معقدة، من بينها أزمة خط ديورند، وصعود تنظيمات متطرفة مثل داعش-ولاية خراسان، فضلًا عن التدخلات غير المباشرة لقوى كبرى كالصين والهند وروسيا، وتفاقم الأزمات الإنسانية المرتبطة باللاجئين والاقتصاد المنهار.

أما الملف الرابع، فيتوقف عند رحيل الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي إدجار موران، بوصفه خسارة رمزية كبرى تتجاوز غياب قامة أكاديمية بارزة. فموران يمثل، في دلالته الفكرية، إسدالًا للستار على عصر المفكر الموسوعي الذي كان قادرًا على الربط بين العلوم الإنسانية والطبيعية في زمن التخصص الضيق. وتكمن رمزيته العميقة في كونه أحد أبرز منظّري الفكر المركَّب، وصوتًا دعا إلى فهم العالم في تشابكه وتعقيده، بعيدًا عن التبسيط والاختزال والتطرف. كما مثّل شاهدًا حيًّا وذاكرة نقدية لتحولات قرن كامل من النضال ضد الحروب والاستعمار والعولمة المتوحشة، تاركًا برحيله فراغًا في الساحة الفكرية ودعوة ملحّة إلى التمسك بقيم: الوطن (الأرض) والإنسانية المتكاملة.

وتلتقي هذه الملفات الأربعة، على اختلاف موضوعاتها، عند خيط ناظم واحد: أننا نعيش مرحلة طويلة من عدم اليقين البنيوي، حيث لم تعد الأزمات منفصلة أو قطاعية، بل أصبحت متداخلة ومركَّبة. فأزمة تمويل البحث العلمي تكشف هشاشة استقلال المعرفة أمام السوق؛ وأزمة الدبلوماسية تكشف تراجع أدوات التفاوض أمام منطق القوة؛ وأزمة باكستان وطالبان تكشف ارتداد السياسات الأمنية قصيرة النظر على أصحابها؛ أما رحيل موران فيذكّرنا بالحاجة إلى فكر مركَّب قادر على فهم هذه التشابكات بدل اختزالها في تفسيرات جزئية. ومن هنا، تؤكد النشرة أن مواجهة هذا العالم المضطرب تقتضي حوكمة صارمة لحماية استقلالية المعرفة، وإعادة الاعتبار للدبلوماسية والتفاوض كبديل عن الانهيار الشامل، واستعادة المصداقية الأخلاقية في الفعل السياسي والمعرفي، فضلًا عن تبنّي رؤية مركَّبة تراعي الخصوصيات الثقافية للمجتمعات وتفهم الأزمات في ترابطها العميق لا في مظاهرها السطحية.

دوريات / مجلات

رحيل إدجار موران، فيلسوف الفكر المركَّب
تحية وداع لأبرز أفكار إدجار موران، مفكر القرن

أوكتاف لارمانياك-ماثيرون
مجلة الفلسفة
30 مايو 2026

غيَّب الموت المفكر والفيلسوف الفرنسي الكبير إدجار موران عن عمر 104 عامًا قدم خلالها العديد من المفاهيم والأطروحات الفلسفية المهمة التي أسهمت في تشكيل خطٍّ فكري مميز له. وقد تطرق أوكتاف لارمانياك-ماثيرون، في مقاله بمجلة الفلسفة لبعض المفاهيم المؤسسة لفكر موران مع التركيز على أبعادها الإبستمولوجية (المعرفية) ومدى تفاعلها مع قضايا العصر، ومنها:

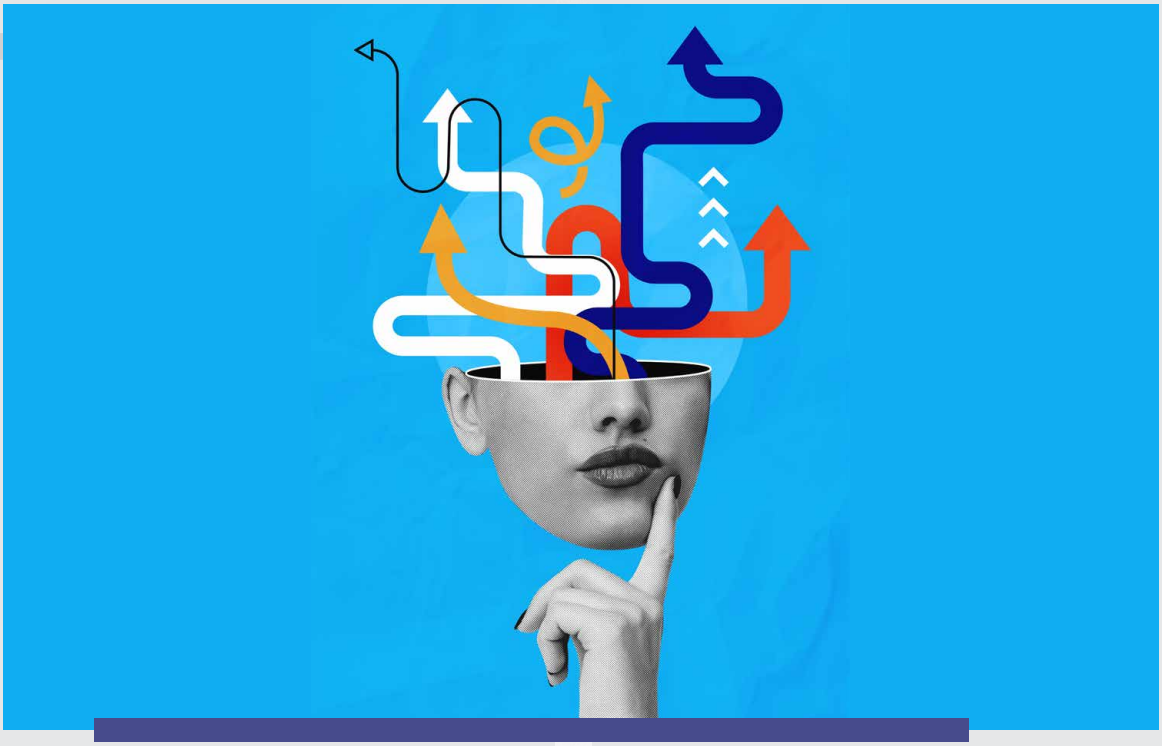

1. الفكر المركَّب (التعقيد): ثورة إبستمولوجية ضد التجزئة الديكارتية

يمثل مفهوم "الفكر المركَّب" (La pensée complexe) عند موران ثورة معرفية واضحة ضد النموذج الإرشادي (البرادايغم) الاختزالي الكلاسيكي الذي أرساه رينيه ديكارت، والقائم على الفصل والتجزئة. وتكمن أهمية هذا الطرح في تشخيصه الدقيق لأزمة "الوضعية العلمية" الحديثة. يجادل موران بأن تقسيم العمل العلمي وعزل التخصصات أدى إلى نشوء "أشخاص ذوي معرفة أحادية" (Hyper-spécialistes) يعجزون عن رؤية الروابط بين الظواهر.

كما يدعو موران البدء بـ"الوصل" (Relier) عوضًا عن "الفصل"، عبر حلقات دائرية ارتجاعية. ورغم مثالية هذا الطرح، يواجه الفكر المركَّب تحديًا عمليًّا في التطبيق الأكاديمي؛ إذ تظل المناهج البحثية والجامعية محكومة بصرامة التخصصات الدقيقة لصعوبة صياغة أدوات قياس تجريبية تستوعب "الكل" في وقت واحد.

2. نظرية النظم والمنطق الهولوغرامي: إعادة تعريف العلاقة بين الكل والجزء

تأثر موران بنظريات النظم والسيبرنتيقا (وينر وشانون)، وصاغ رؤية جدلية ممتازة للعلاقة بين الأجزاء والمجموع: «الكل هو أكثر من مجموع الأجزاء (بسبب الصفات الناشئة عن التنظيم)، وهو في الوقت نفسه أقل من مجموعها (لأن التنظيم يكبح بعض طاقات الأجزاء)». ويُطبق موران هذا المنطق (المبدأ الهولوغرامي) على الجدلية الاجتماعية: الأفراد يصنعون المجتمع، والمجتمع ينتج الأفراد. هذا الطرح يجاوز بذكاء الصراع التقليدي في علم الاجتماع بين المدرسة البنيوية (التي ترى المجتمع ميكانيزمًا قاهرًا للفرد) والمدرسة الفردانية (التي ترى المجتمع مجرد تجمع أفراد).

يميل هذا التحليل أحيانًا إلى التعميم الفلسفي؛ فحين يعتبر أن "الكل حاضر في الجزء كالرمز الجيني في الخلية"، فإنه يستعير مفاهيم بيولوجية صلبة ويُسقطها على ظواهر اجتماعية مرنة، وهو إسقاط قد يُغفِل التمايزات الطبقية والسلطوية التي تحكم صراع الأفراد داخل المجتمع، وهو ما يعد مأخذًا نقديًّا عليه.

3. التنظيم الذاتي البيئي والمبدأ الحواري: فلسفة التناقض الحيوي

يقدم موران مفهوم "التنظيم الذاتي البيئي" (Auto-éco-organisation) ليحل معضلة فلسفية قديمة: كيف يجمع الكائن الحي (أو النظام) بين الاستقلال والتبعية؟

- أطروحة الاستقلال التابع: يرى موران أن النظام لكي يحافظ على استقلاليته الفردية والتنظيمية، يحتاج -بنيويًّا- إلى استهلاك طاقة يستمدها من بيئته المحيطة. ومن ثم، فإن الاستقلال لا يتحقق بالانعزال، بل بالانفتاح المشروط.
- المبدأ الحواري (Dialogique): يتجاوز موران الجدل الهيجلي التقليدي (الذي ينتهي دائمًا بـ "تجاوز" التناقض وصهر المتناقضين في مركَّب جديد)، ليقترح تعايشًا دائمًا بين "النظام" و"الفوضى". الفوضى هنا ليست عدمًا، بل هي المادة الخام التي تُولَد منها المعلومات والأنظمة الجديدة، عبر صراع مستمر ضد الموت والتحلل.

4. إبستمولوجيا الارتياب: المعرفة كإبحار في عدم اليقين

في عصر تهيمن عليه النزعات التقنية التكنوقراطية التي تدعي القدرة على التنبؤ بكل شيء وحساب المخاطر عبر الخوارزميات، تأتي أطروحة موران حول "الارتياب" (عدم اليقين) كأداة نقدية بالغة الأهمية.

يرفض موران الرؤية الوثوقية للعلم، ويعتبر أن المعرفة لا تلغي الارتياب، بل تتغذى عليه وتدمجه في بنيتها. تشبيهه البليغ بأن المعرفة هي «إبحار في محيط من عدم اليقين عبر أرخبيلات من اليقين» يضفي مسحة إنسانية وتواضعًا معرفيًّا على العلم المعاصر. المعرفة هنا في حالة حوار. كما يطالب موران بـ"تَحَمُّل الارتياب بنشاط وحيوية"، معتبرًا إياه منبت الأمل والتجدد؛ فالقضاء التام على عدم اليقين يعني جمود النظام وموته علميًّا واجتماعيًّا، وهو ما يمكن فهمه بضرورة المرونة النفسية والفكرية.

يكشف المقال أن إدجار موران لم يكن مجرد سوسيولوجي أو فيلسوف تقليدي، بل كان مفكرًا عابرًا للتخصصات (Transdisciplinaire)، وظاهرة فكرية فريدة تحررت من قوالب الأكاديمية الصارمة (دون أطروحة دكتوراه تقليدية).

وبرغم أن نقاد موران يأخذون عليه أحيانًا "شعرية الأسلوب" والميل نحو التعميم الفلسفي على حساب التدقيق الإحصائي أو التجريبي، فإن إرثه المعرفي يظل بوصلة لا غنى عنها لتفكيك أزمات القرن الحادي والعشرين (مثل التغير المناخي، والذكاء الاصطناعي، والأزمات الجيوسياسية المعقدة)؛ وهي قضايا يستحيل فهمها بمنظور التخصص الأحادي، وإنما تتطلب -كما نادى دائمًا- عقلية "تربط" ولا "تفصل".

2

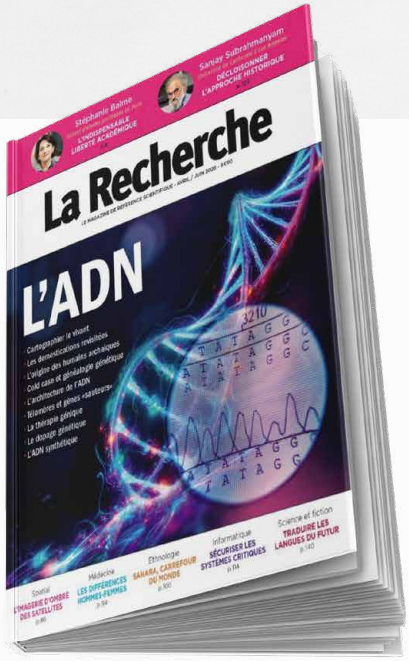

البحث العلمي بين المصلحة العامة وهيمنة السوق.. إشكالية التَّبَعِيَّة المتزايدة للتمويلات الخاصة

اعتماد البحث الحكومي على التمويلات الخاصة يتحول إلى ظاهرة بنيوية

أنتوني لوران

مايو 2026

يشكل مقال مجلة لاريشرش حول "اعتماد البحث الحكومي على التمويلات الخاصة يتحول إلى ظاهرة بنيوية" مدخلًا مهمًّا لفهم التحولات العميقة التي يعرفها النظام العلمي المعاصر، خاصة في فرنسا وأوروبا عمومًا. يناقش المقال قضية تتجاوز مجرد التمويل المالي للمختبرات والجامعات، لتصل إلى سؤال أكثر عمقًا يتعلق باستقلالية المعرفة العلمية، وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، وحدود تدخل الشركات الكبرى في توجيه البحث العلمي. فالبحث العلمي، الذي كان يُنظر إليه تاريخيًّا باعتباره خدمة عمومية مرتبطة بالمصلحة العامة وإنتاج المعرفة الحرة، أصبح اليوم أكثر ارتباطًا بمنطق الربحية والاستثمار الاقتصادي.

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن البحث العلمي لا يمثل فقط نشاطًا أكاديميًّا معزولًا، بل يعد أحد أهم أدوات إنتاج القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في العالم المعاصر؛ لذلك فإن تغيّر مصادر تمويله يؤدي بالضرورة إلى تغيّر أولوياته، وطرائق اشتغاله، وحتى طبيعة المعرفة المنتجة نفسها. ويذهب المقال إلى أن الاعتماد على التمويلات الخاصة لم يعد مجرد حل مؤقت لتعويض نقص الدعم العمومي، بل أصبح بنية دائمة وهيكلية داخل الجامعات ومراكز البحث. وهذا التحول يثير مخاوف عديدة تتعلق بتراجع استقلالية العلماء، وتوجيه الأبحاث نحو المجالات الأكثر ربحية على حساب القضايا الإنسانية والاجتماعية أو الأبحاث الأساسية بعيدة المدى.

من الناحية التاريخية، نشأت الجامعة الحديثة ومؤسسات البحث العمومي على فكرة أن الدولة مسؤولة عن تمويل المعرفة باعتبارها منفعة عامة. وكان الهدف من هذا النموذج حماية الباحثين من ضغوط السوق وضمان حرية التفكير العلمي. غير أن التحولات الاقتصادية النيوليبرالية منذ ثمانينيّات القرن العشرين أدت إلى تراجع دور الدولة تدريجيًّا، مقابل تعزيز دور القطاع الخاص. ومع ازدياد الأزمات الاقتصادية والضغوط على الميزانيات العمومية، بدأت الحكومات تقلص الإنفاق المباشر على البحث العلمي، وتشجع الجامعات على البحث عن مصادر تمويل بديلة من خلال الشراكات الصناعية أو المؤسسات الخاصة.

ويُظهر المقال أن هذا التحول لم يعد هامشيًّا، بل أصبح جزءًا من بنية النظام العلمي نفسه. فالعديد من المختبرات باتت تعتمد بشكل أساسي على عقود مع الشركات الكبرى، كما أصبحت الجامعات تتنافس للحصول على التمويلات الخارجية. وقد أدى ذلك إلى ظهور منطق جديد داخل البحث العلمي يقوم على "المردودية" و"النتائج السريعة" و"الابتكار القابل للتسويق". وبهذا المعنى، لم يعد تقييم البحث يعتمد فقط على قيمته العلمية أو المعرفية، بل أيضًا على قدرته على جذب المستثمرين وتحقيق الأرباح.

الإشكالية المركزية التي يطرحها المقال تتمثل في السؤال التالي: هل يمكن للبحث العلمي أن يظل مستقلًا وملتزمًا بالمصلحة العامة في ظل اعتماده المتزايد على التمويلات الخاصة؟ هذا السؤال يقود إلى سلسلة من القضايا الفرعية؛ مثل تأثير الشركات على تحديد المواضيع البحثية، وإمكانية وجود تضارب مصالح، ومستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لا تحقق أرباحًا مباشرة، إضافة إلى مصير البحث الأساسي الذي يحتاج سنوات طويلة قبل أن تظهر نتائجه التطبيقية.

من أهم الأفكار التي يناقشها المقال أن التمويل الخاص لا يكون محايدًا غالبًا؛ لأن الجهات المُموِّلة تمتلك مصالح اقتصادية محددة. فالشركات تميل بطبيعتها إلى دعم الأبحاث التي يمكن أن تحقق لها مكاسب تجارية أو تكنولوجية، بينما تقل رغبتها في تمويل الأبحاث النقدية أو تلك التي لا تحقق عائدًا مباشرًا. وقد أظهرت دراسات عديدة أن مصدر التمويل قد يؤثر حتى على نتائج الدراسات العلمية نفسها، خاصة في مجالات الصحة والتغذية والدواء.

وفي هذا السياق، تبرز مشكلة تضارب المصالح كواحدة من أخطر نتائج التبعية للتمويل الخاص. فعندما تعتمد المختبرات على الشركات من أجل البقاء، يصبح من الصعب أحيانًا نشر نتائج علمية قد تضر بمصالح المموليين. وهذا ما يفسر تزايد الدعوات إلى تعزيز الشفافية ووضع قواعد صارمة تفصل بين التمويل والتأثير المباشر على نتائج الأبحاث. كما ظهرت مخاوف من أن تتحول الجامعات إلى مؤسسات شبه تجارية، حيث يصبح الباحث مطالَبًا ليس بإنتاج المعرفة فحسب، بل بجلب الأموال والعقود الاستثمارية أيضًا.

ومن القضايا المهمة التي يثيرها المقال مسألة تهميش البحث الأساسي. فالأبحاث الأساسية غالبًا لا تنتج تطبيقات مباشرة، لكنها تشكل الأساس الحقيقي للتقدم العلمي على المدى الطويل. العديد من الاكتشافات الكبرى في الفيزياء والرياضيات والبيولوجيا لم تكن مرتبطة في بدايتها بأي هدف تجاري، لكنها أصبحت لاحقًا أساسًا للتكنولوجيا الحديثة، غير أن منطق السوق يميل إلى تمويل الأبحاث التطبيقية السريعة الربح؛ ما قد يؤدي إلى إضعاف الابتكار العلمي الحقيقي على المدى البعيد. وقد أكدت نقاشات أكاديمية عديدة أن البحث الأساسي يعتمد بصورة شبه كاملة على التمويل العمومي؛ لأن القطاع الخاص نادرًا ما يستثمر في مشاريع لا تضمن مردودية واضحة.

كما يناقش المقال تأثير هذا التحول على أوضاع الباحثين أنفسهم. فمع تراجع التمويل العمومي، ازدادت هشاشة الوظائف الأكاديمية، وأصبح الباحثون يعيشون تحت ضغط دائم للحصول على المنح والعقود. وهذا الوضع أدى إلى انتشار التنافسية المفرطة داخل الجامعات، إذ يقاس نجاح الباحث بقدرته على جذب التمويل أكثر من جودة إنتاجه العلمي. وقد نتج عن ذلك أيضًا تركيز التمويلات في يد نخبة محدودة من الباحثين والمؤسسات الكبرى، بينما تعاني المختبرات الصغيرة من نقص الموارد. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التركيز لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج علمية أفضل، بل قد ينتج عنه تراجع في التنوع والإبداع العلمي.

من جهة أخرى، لا يقدم المقال صورة أحادية أو تبسيطية للعلاقة بين البحث العمومي والقطاع الخاص، بل يُبرِز أيضًا بعض الجوانب الإيجابية للشراكات بينهما. فالتعاون مع الشركات يمكن أن يسهم في تطوير الابتكار وتحويل الاكتشافات العلمية إلى تطبيقات عملية يستفيد منها المجتمع، كما قد يوفر تجهيزات وتقنيات متطورة يصعب على الجامعات تمويلها بمفردها. وقد لعبت هذه الشراكات دورًا مهمًا في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي والصناعات الدوائية. لكن المشكلة الأساسية لا تكمن في وجود التعاون بحد ذاته، بل في تحوله إلى علاقة تَبَعِيَّة غير متوازنة، فحين يصبح التمويل الخاص هو المصدر الرئيسي لاستمرار المؤسسات العلمية، يفقد البحث العمومي استقلاليته تدريجيًّا. ولهذا يركز المقال على فكرة "البنيوية"، أي أن الاعتماد على القطاع الخاص لم يعد استثناءً أو حالة مؤقتة، بل أصبح جزءًا دائمًا من طريقة عمل النظام الأكاديمي.

ويكتسب هذا النقاش أهمية أكبر في ظل التحولات العالمية الراهنة، خاصة مع صعود الشركات التكنولوجية العملاقة التي باتت تستقطب أفضل الباحثين، وتمتلك ميزانيات تفوق أحيانًا ميزانيات الجامعات والدول. ففي مجال الذكاء الاصطناعي مثلًا، أصبحت شركات مثل Google Microsoftg OpenAIg فاعلًا مركزيًّا في إنتاج المعرفة العلمية، ما أدى إلى نوع من "خصخصة البحث العلمي" وهجرة الكفاءات من الجامعات إلى الشركات الخاصة.

ويتقاطع هذا الوضع مع النقاش الأوسع حول النيوليبرالية، وتحويل الخدمات العامة إلى مجالات خاضعة لمنطق السوق. فكما حدث في قطاعات الصحة والتعليم، أصبح البحث العلمي بدوره يُدار وفق معايير التنافسية والعائد الاقتصادي. وهذا التحول يُثير تساؤلات فلسفية وسياسية حول معنى العلم ووظيفته الاجتماعية: هل هدف البحث العلمي هو خدمة الإنسانية وإنتاج المعرفة، أم تحقيق الابتكار القابل للاستثمار؟

كما أن المقال يُلمح إلى وجود تفاوت متزايد بين التخصصات العلمية نفسها. فالمجالات المرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا تحظى بفرص أكبر للحصول على التمويل الخاص، بينما تعاني العلوم الإنسانية والاجتماعية من تراجع الدعم. وهذا الوضع قد يؤدي إلى اختلال في إنتاج المعرفة، حيث تصبح بعض القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية أقل حضورًا داخل البحث الأكاديمي؛ بسبب ضعف مردودها الاقتصادي.

ومن النتائج الخطيرة التي يمكن استخلاصها من هذا التحليل احتمال تراجع الثقة المجتمعية في العلم؛ فحين يشعر المواطن بأن الأبحاث مرتبطة بمصالح الشركات، قد يشكك في حياديتها وموضوعيتها. وقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في قضايا مرتبطة بالصناعات الدوائية أو الغذائية، حيث اتُّهمت بعض الدراسات العلمية بأنها تخدم مصالح الجهات الممولة أكثر من خدمتها للحقيقة العلمية.

رغم هذه المخاطر، لا يدعو المقال إلى القطيعة التامة مع التمويل الخاص، بل يُشدد على ضرورة إعادة التوازن بين التمويل العمومي والخاص. فالمطلوب ليس إلغاء التعاون مع الشركات، وإنما وضع ضوابط تحافظ على استقلالية البحث العلمي، وتمنع تحوله إلى أداة في خدمة المصالح الاقتصادية الضيقة. ومن بين الحلول الممكنة زيادة الاستثمار العمومي في الجامعات، وتعزيز الشفافية، ووضع قوانين صارمة لتضارب المصالح، إضافة إلى حماية البحث الأساسي والعلوم الإنسانية من التهميش.

في النهاية، يكشف المقال عن أزمة عميقة يعيشها النظام العلمي المعاصر، تتمثل في التوتر بين منطق المعرفة ومنطق السوق؛ فالاعتماد المتزايد على التمويلات الخاصة ليس مجرد قضية تقنية أو مالية، بل هو تحول يمسّ جوهر وظيفة العلم داخل المجتمع. وإذا استمرت هذه التبعية في التوسع دون رقابة، فقد يتحول البحث العلمي من فضاء مستقل لإنتاج المعرفة إلى نشاط موجَّه أساسًا بالمصالح الاقتصادية والربحية. وتبرز أهمية هذا النقاش اليوم أكثر من أي وقت مضى، لأن مستقبل المجتمعات الحديثة يعتمد بشكل كبير على قدرتها على إنتاج معرفة علمية مستقلة وموثوق بها. ولذلك فإن الدفاع عن البحث العمومي لا يعني فقط الدفاع عن الجامعات أو العلماء، بل الدفاع عن فكرة العلم نفسه باعتباره منفعة عامة تخدم المجتمع بأكمله، لا مجرد أداة لتحقيق الأرباح أو تعزيز النفوذ الاقتصادي.

برامج إذاعية

هل ماتت الدبلوماسية؟

في هذه الحلقة من بودكاست جيوسياسي المذاعة في العاشر من مايو 2026 على راديو فرنسا الدولي، استضافت المذيعة ماري فرانس شاتان كلًّا من Guillaume Devin أستاذ متقاعد بكلية العلوم السياسية، Nicolas Normandg سفير فرنسا السابق لدى مالي، و Marc Pierini سفير الاتحاد الأوروبي السابق والباحث لدى معهد كارنيجي بأوروبا. وتناولت الحلقة أسئلة متعلقة بتحولات الدبلوماسية المعاصرة بين منطق القوة ومنطق التفاوض، والقوى التي تؤثر على فشلها أو نجاحها.

تكشف الحلقة عن نقاش فكري وسياسي عميق حول مستقبل الدبلوماسية في عالم يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة، حيث تتزايد الحروب والأزمات الدولية، ويتراجع في المقابل تأثير المؤسسات الدولية التقليدية. وينطلق النقاش من سؤال إشكالي محوري: هل ماتت الدبلوماسية؟ وهو سؤال لا يعبّر فقط عن قلق متعلق بظرف طارئ، بل يعكس أزمة بنيوية في طبيعة النظام الدولي المعاصر، وفي قدرة أدوات التفاوض التقليدية على احتواء النزاعات. وقد تناول الضيوف- وهم دبلوماسيون وخبراء في العلاقات الدولية - هذا السؤال من زوايا متعددة، مستندين إلى أمثلة واقعية مثل الحرب في إيران، والأزمة في الساحل الأفريقي، وقضية الممرضات البلغاريات في ليبيا، إضافة إلى صعود الشعبوية السياسية، وتحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى فاعل أساسي في تشكيل الخطاب الدبلوماسي. تكمن أهمية هذا النقاش في أنه يضع الدبلوماسية أمام اختبار تاريخي: هل ما تزال قادرة على تنظيم العلاقات الدولية وفق منطق الحوار والتفاوض؟ أم أن العالم يتجه نحو عودة منطق القوة والهيمنة العسكرية؟

منطق الدبلوماسية والتفاوض ومنطق القوة والعسكرة

تتمثل الإشكالية الأساسية للحلقة في التوتر القائم بين منطقين متعارضين: منطق الدبلوماسية والتفاوض القائم على الحوار والتسويات والتعددية الدولية، ومنطق القوة والعسكرة القائم على فرض الوقائع بالقوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية. ويظهر هذا التوتر بوضوح من خلال الأمثلة المطروحة في الحوار، حيث تتجاور الحروب مع المفاوضات، وتستمر الاتصالات الدبلوماسية حتى في أثناء القصف العسكري، كما يحدث في الملف الإيراني. ومن هنا تطرح الحلقة تساؤلات فرعية عديدة منها: هل تراجعت مكانة الدبلوماسية أمام صعود القوة العسكرية؟ ما أثر الشعبوية السياسية على المؤسسات الدبلوماسية؟ هل أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر في صناعة القرار الخارجي؟ لماذا فقدت الدول الغربية جزءًا من مصداقيتها الأخلاقية؟ وهل ما تزال المؤسسات الدولية قادرة على لعب دور فعّال؟

مفهوم الدبلوماسية

تناولت الحلقة كذلك مفهوم الدبلوماسية نفسه وتعريف الدبلوماسية، وانقسمت المداخلات إلى اتجاهين أساسيين: الأول يرى الدبلوماسية بوصفها أداة لمنع الحروب، ويمثل هذا الاتجاه السفير الفرنسي السابق

Nicolas Normand، الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للدبلوماسية هي نزع فتيل الأزمات، وتجنب الحروب، وحماية المصالح الوطنية، وتنظيم التعاون الدولي. وهو تعريف كلاسيكي يرتبط بفكرة الدولة الحديثة والمؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

أما الاتجاه الثاني فيرى الدبلوماسية بوصفها عملية تفاوض دائمة، فيقدم Guillaume Devin تعريفًا أوسع وأكثر واقعية؛ إذ يرى أن الدبلوماسية ليست نقيضًا للحرب، بل إن الحرب نفسها قد تكون جزءًا من عملية تفاوضية، فالتفاوض برأيه لا يتوقف في أثناء الحرب، بل يستمر بوسائل مختلفة، مباشرة أو غير مباشرة. ومن ثم فإن الدبلوماسية ليست مجرد مؤسسات أو سفراء، بل هي ما يشبه "عملية اجتماعية" تسعى الأطراف من خلالها إلى تحقيق أهداف لا يمكن بلوغها منفردة. وهذا التعريف يعكس تحوّلًا مهمًّا في فهم العلاقات الدولية، حيث لم تعد الدبلوماسية مرتبطة حصريًّا بالقواعد الأخلاقية أو بالقانون الدولي، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بإدارة موازين القوى.

أزمة الدبلوماسية الحالية

تتطرق الحلقة بعدها لأزمة الدبلوماسية الحالية وكيف أنها ليست معزولة، بل ترتبط بتحولات أعمق في النظام العالمي. فيشير الضيوف إلى أن الغرب لم يعد القوة الوحيدة المسيطرة على العالم، وأن النظام الدولي أصبح متعدد الأقطاب مع صعود قوى مثل روسيا والصين وتركيا وقوى إقليمية أخرى، وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف المؤسسات الأممية التي تأسست بعد 1945، ومنها الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحلف الناتو؛ فمجلس الأمن، مثلًا، أصبح عاجزًا عن اتخاذ قرارات حاسمة بسبب تضارب مصالح القوى الكبرى.

يتطرق المتداخلون لعنصر آخر وهو الشعبوية السياسية، والذي يعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نموذجًا لتحول خطير في طبيعة القرار الدبلوماسي. فمن وجهة نظرهم لم يعد الدبلوماسيون المحترفون هم صناع القرار، بل أصبحت السياسة الخارجية تُدار بمنطق القوة والاستعراض الإعلامي، في حين تم تهميش الخبراء والمؤسسات التقليدية، وهذا ما أدى إلى تغليب "قانون الغاب" على القانون الدولي. ويظهر ذلك بوجه خاص في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني والتهديدات العسكرية، واستخدام العقوبات الاقتصادية، ناهيك عن الخطاب الشعبوي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والدبلوماسية الجديدة

انتقل الحوار بعدها لتناول العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والدبلوماسية الجديدة، وأبرزت الحلقة أثر الإعلام الرقمي في تغيير طبيعة التفاوض الدولي؛ حيث إنه بعد الحرب العالمية الأولى ظهر مفهوم "الدبلوماسية العامة"، أي مخاطبة الرأي العام وليس Governments فقط، أما اليوم، فقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى فضاء أساسي للصراع السياسي والدبلوماسي فيما يعرف بـ "الحروب المعلوماتية". فأصبحت الدول تستخدم الأخبار المضللة والحملات الإلكترونية، والدعاية السياسية وصناعة الروايات الإعلامية، فتشير الحلقة إلى الحملات الإيرانية والروسية بوصفها نماذج على "الحرب المعلوماتية". وهنا تظهر مفارقة مهمة، فالدبلوماسية لم تعد تُمارس فقط داخل الغرف المغلقة، بل أصبحت تُخاض أيضًا أمام الجماهير العالمية.

السياسة الفرنسية في الساحل الأفريقي

من أهم محاور الحلقة نقد السياسة الفرنسية في الساحل الأفريقي، فيرى Nicolas Normand أن فرنسا أخفقت لأنها تعاملت مع الأزمات بمنطق استعلائي، ولم تستمع للخبراء والأنثروبولوجيين والمجتمعات المحلية، وهو ما يكشف أهمية العامل الثقافي في العمل الدبلوماسي. تشير الحلقة كذلك إلى أن فرنسا اعتمدت على الحل العسكري عبر عملية سيرفال Opération Serval وعملية برخان Opération Barkhane بينما جرى تهميش الدبلوماسيين، والنتيجة كانت تراجع النفوذ الفرنسي وتصاعد العداء الشعبي وفقدان الثقة.

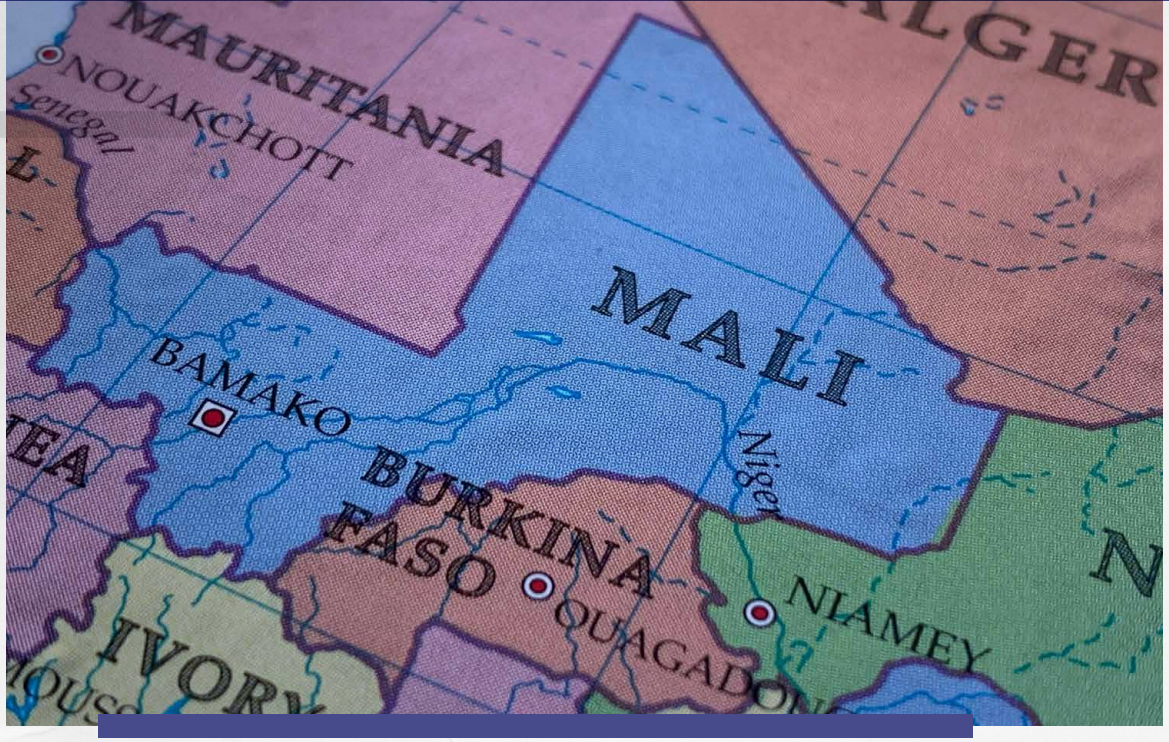

على الجانب الآخر، تطرقت الحلقة من البودكاست لقضية الممرضات البلغاريات في ليبيا كمثال معاكس يُبرز قدرة الدبلوماسية على النجاح. وعناصر النجاح في هذه القضية تتمثل في أن الحل لم يكن سياسيًّا فقط، بل طبي وإنساني أيضًا، ففهمَ المفاوضون مفهوم "الدية" في الشريعة الإسلامية، واستثمروا هذا الفهم لإيجاد مخرج تفاوضي، كما جرى إنشاء صندوق مالي رمزي لتجاوز العقبات القانونية والسياسية. وهذا المثال يوضح أن نجاح الدبلوماسية يتطلب العديد من المعايير منها المعرفة الثقافية والمرونة والقدرة على إيجاد حلول مبتكرة، بالإضافة إلى القدرة على بناء الثقة.

"المصداقية الأخلاقية"

من أهم الأفكار التي يُثيرها البودكاست مسألة "المصداقية الأخلاقية". فيرى المتداخلون أن الغرب فقد جزءًا كبيرًا من شرعيته الأخلاقية بسبب الصمت تجاه ما يحدث في قطاع غزة، وازدواجية المعايير وانتقائية الدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا يُضعف قدرة الدول الغربية على التأثير الدبلوماسي، فيرى الضيوف أن الدبلوماسية ليست مجرد قوة مادية، بل تحتاج أيضًا إلى شرعية أخلاقية.

يُشير النقاش إلى فكرة مهمة طرحها Alexis de Tocqueville، وهي أن السياسة الخارجية مرتبطة بالسياسة الداخلية، فالحكومات لم تعد تتحرك بحرية كاملة في المجال الدولي، لأنها تخضع لضغوط الرأي العام والانتخابات والإعلام، وكذلك الشعبوية، ما يجعل القرار الدبلوماسي أكثر تعقيدًا.

يتناول البودكاست كذلك صعود دور الفاعلين الخواص في العلاقات الدولية، وخاصة شخصيات مثل Elon Musk، باعتبارهم أطرافًا باتت تؤثر في السياسة العالمية إلى جانب الدول. ويشرح المتداخلون أنّ شركات التكنولوجيا الكبرى لم تعد مجرد مؤسسات اقتصادية، بل أصبحت تمتلك قدرة مباشرة على التأثير في قضايا استراتيجية مثل الاتصالات، والفضاء، والحروب، والرأي العام العالمي. ويُستشهد بدور شبكة «ستارلينك» التابعة لشركة SpaceX في الحرب الأوكرانية كمثال واضح على قدرة شركة خاصة على التدخل في توازنات جيوسياسية وعسكرية حساسة.

وسائل التواصل الاجتماعي والدبلوماسية

كما يناقش البودكاست تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير طبيعة الدبلوماسية التقليدية؛ إذ لم تعد المفاوضات تتم فقط عبر القنوات الرسمية السرية، بل أصبحت تخضع لمنطق الإعلام الفوري والتواصل المباشر مع الجماهير. وفي هذا السياق، تحوّل أصحاب المنصات الرقمية الكبرى إلى فاعلين سياسيين يمتلكون نفوذًا عالميًّا قد يتجاوز أحيانًا نفوذ بعض الدول. ويرى الضيوف أن هذا التطور يؤدي إلى نوع من «خصخصة»

النفوذ الدولي، حيث تتداخل المصالح الخاصة مع القرارات السياسية، ما يُضعف قدرة المؤسسات الدولية التقليدية على التنظيم والرقابة.

وفي ختام الحلقة، يخلص المشاركون إلى أنّ العالم يدخل مرحلة طويلة من عدم اليقين، تتسم بعودة التنافس بين القوى الكبرى، وتراجع الثقة في المؤسسات الدولية، وإضعاف التعددية. ومع ذلك، يؤكدون أنّه لا يوجد بديل حقيقي عن الدبلوماسية، لأنها تظل الوسيلة الوحيدة القادرة على منع تحوّل النزاعات إلى مواجهات عسكرية أو اقتصادية مفتوحة. ومن ثمّ فإن الدبلوماسية، بحسب خلاصة الحلقة، لم تمت، لكنها أصبحت مطالبة بالتكيّف مع عالم أكثر قسوة، وأكثر اضطرابًا، وأكثر خضوعًا لمنطق القوة والإعلام الفوري.

من هنا نخلص إلى أن الدبلوماسية لم تمت رغم الحروب والصراعات، وما يزال التفاوض حاضرًا في كل مكان، كما أن الدبلوماسية تتخذ أشكالًا جديدة فلم تعد مقتصرة على السفراء والمؤسسات التقليدية، بل دخلت إليها وسائل التواصل الاجتماعي والفاعلون غير الرسميين، والإعلام والرأي العام. ونرى أيضًا أن القوة العسكرية لا تلغي التفاوض، فحتى في أثناء الحروب تستمر المفاوضات. ويعتمد نجاح الدبلوماسية على فهم ثقافي، فالفشل في فهم المجتمعات يؤدي إلى فشل سياسي. كما أن فقدان الشرعية الأخلاقية يُضعف النفوذ الدولي، وازدواجية المعايير تقلل من فعالية الخطاب الدبلوماسي الغربي.

تكشف تلك الحلقة من البودكاست أن العالم لا يعيش "موت الدبلوماسية" بقدر ما يعيش تحوّلًا عميقًا في طبيعتها ووظائفها، فالدبلوماسية لم تعد ذلك الفن الهادئ الذي يُمارس خلف الأبواب المغلقة، بل أصبحت ساحة صراع مفتوحة تتداخل فيها القوة العسكرية والإعلام الرقمي والرأي العام والمصالح الاقتصادية، كما تبين مداخلات الضيوف أن التفاوض يظل حاضرًا حتى في أكثر اللحظات عنفًا، وأن الحرب نفسها قد تصبح امتدادًا لعملية تفاوضية بوسائل أخرى. غير أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الدبلوماسية اليوم يتمثل في فقدان الثقة الدولية، وتراجع الشرعية الأخلاقية، وصعود الشعبوية السياسية، وهي عوامل تجعل من الصعب بناء نظام دولي قائم على الحوار والتعاون. ومع ذلك، فإن التجارب الناجحة، مثل قضية الممرضات البلغاريات، تؤكد أن الدبلوماسية لا تزال قادرة على تحقيق نتائج فعالة حين تتوافر الإرادة السياسية، والفهم الثقافي، والمرونة التفاوضية.

2

من الخليج إلى كابول: حرب تتخطى الحدود

تحولات الصراع في جنوب آسيا والشرق الأوسط: باكستان، طالبان، وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

تكشف حلقة البودكاست المذاعة بتاريخ 16مايو 2026 عن تحوّل جيوسياسي بالغ الأهمية يطال فضاءً واسعًا يمتد من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث لم تعد الأزمات الإقليمية منفصلة عن بعضها، بل أصبحت مترابطة ضمن شبكة معقدة من التنافسات الأمنية والاستراتيجية. ففيما انصبّ الاهتمام الدولي على المواجهة الإسرائيلية-الأمريكية مع إيران وما نتج عنها من توترات في الخليج العربي، وإغلاق محتمل لمضيق هرمز، برز في الخلفية صراع آخر أقل حضورًا إعلاميًّا، لكنه لا يقل خطورة، يتمثل في التصعيد المتزايد بين باكستان وأفغانستان تحت حكم طالبان. تستضيف الحلقة: أوليفيه فيبر Olivier Weber الكاتب والمراسل الصحفي الكبير، وجان-لوك راسين، Jean-Luc Racine مدير أبحاث شرفي (متميز) في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)، وباحث أول في مركز الفكر والدراسات "آسيا سنتر".

تطرح الحلقة إشكالية مركزية تتمثل في السؤال الآتي: هل نحن أمام مجرد أزمة حدودية بين دولتين متجاورتين، أم أن المنطقة تشهد بداية إعادة تشكيل واسعة لموازين القوى تمتد آثارها من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا؟ ومن خلال الحوار بين الباحث جان-لوك راسين والصحفي أوليفيه فيبر، تتضح صورة منطقة تدخل مرحلة "سيولة استراتيجية"، حيث تتداخل الصراعات القومية، والحركات الجهادية، والتنافسات الإقليمية، مع مشاريع النفوذ الدولي للقوى الكبرى، مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا.

أولًا: من التحالف إلى العداء - انقلاب العلاقة بين باكستان وطالبان

أحد أهم المحاور التي تتناولها الحلقة هو التحول الجذري في العلاقة بين باكستان وحركة طالبان الأفغانية. فمنذ ظهور "طالبان" في تسعينيات القرن العشرين، لعبت إسلام آباد دورًا مركزيًّا في دعم الحركة سياسيًّا وعسكريًّا ولوجستيًّا. وكانت المؤسسة العسكرية الباكستانية، خاصة جهاز الاستخبارات الباكستاني (ISI)، ترى في "طالبان" أداة استراتيجية لتحقيق "العمق الاستراتيجي" في أفغانستان ومواجهة النفوذ الهندي. اعتمدت هذه الرؤية على ثلاثة اعتبارات أساسية:

- البعد الأمني والاستراتيجي: سعت باكستان إلى ضمان وجود سلطة صديقة في كابول تمنع الهند من توسيع نفوذها غربًا.
- البعد الاقتصادي: كانت أفغانستان تمثل ممرًّا حيويًّا نحو آسيا الوسطى الغنية بالطاقة والموارد الطبيعية.
- البعد الإثني والقبلي: وجود قومية البشتون على جانبي الحدود منح باكستان أداة تأثير اجتماعي وسياسي داخل أفغانستان.

لكن عودة "طالبان" إلى الحكم عام 2021 قلبت هذه المعادلة؛ فبدلًا من أن تتحول الحركة إلى حليف مطيع، أصبحت أكثر استقلالًا عن إسلام آباد، بل اتُّهمت بتوفير الحماية والدعم لـ"حركة طالبان باكستان" (TTP)، التي تشن هجمات دامية ضد الدولة الباكستانية. وهنا، تظهر مفارقة سياسية وأمنية عميقة: الدولة التي أسهمت في صناعة "طالبان" أصبحت تواجه اليوم نتائج هذا الخيار الاستراتيجي. لقد تحوّل "العمق الاستراتيجي" إلى مصدر تهديد مباشر للاستقرار الداخلي الباكستاني.

طالبان باكستان وخطر التمرد الداخلي

تُظهر الحلقة أن الخطر الأساسي بالنسبة لباكستان لا يكمن فقط في أفغانستان، بل في تصاعد قوة "طالبان باكستان"، وهي جماعة تتبنى رؤية عقائدية قريبة من طالبان الأفغانية، وتسعى إلى إقامة نظام إسلامي مماثل داخل باكستان. تشير المعطيات الواردة في الحوار إلى أن عام 2025 كان من أكثر الأعوام دموية في تاريخ باكستان الحديث، حيث تجاوز عدد الضحايا ألف قتيل، بينهم نسبة كبيرة من العسكريين وقوات الأمن، وهذا يعكس تحول التهديد من مجرد عمليات معزولة إلى حالة تمرد منظم يهدد بنية الدولة نفسها.

ويرى المتداخلون أن عودة "طالبان" إلى الحكم في كابول أسهمت في هذا التصعيد لأسباب عدة؛ منها إطلاق سراح عناصر متشددة من السجون الأفغانية، وانتشار الأسلحة الأمريكية بعد الانسحاب من أفغانستان، وتوفير بيئة حدودية رخوة تسمح بحرية الحركة للمقاتلين. ويبرز هنا خوف المؤسسة العسكرية الباكستانية من تكرار تجربة "المجاهدين الأفغان" ضد الاتحاد السوفيتي؛ أي الدخول في حرب استنزاف طويلة تعتمد على حرب العصابات والعمليات المتنقلة.

المؤسسة العسكرية الباكستانية - "دولة داخل الدولة"

من أهم الأفكار التي تطرحها الحلقة توصيف الجيش الباكستاني باعتباره "دولة داخل الدولة". فالمؤسسة العسكرية لا تقتصر على الدور الأمني، بل تمتلك نفوذًا اقتصاديًّا وسياسيًّا واسعًا، وتدير شبكات استثمارية وتجارية ضخمة. ويبرز اسم المشير عاصم منير باعتباره الشخصية المحورية في المشهد الباكستاني الحالي؛ فبعد الأزمة مع الهند عام 2025، تعزز موقعه السياسي والعسكري بشكل كبير، إلى درجة اعتباره الحاكم الفعلي للبلاد. وتشير الحلقة إلى أن الجيش الباكستاني يعيش هاجسًا مزدوجًا: الخوف من التفكك الأمني الداخلي نتيجة تصاعد الهجمات، والخوف من فقدان الشرعية السياسية أمام مجتمع يعاني أزمة اقتصادية خانقة. لذلك، تعتمد المؤسسة العسكرية على خطاب أمني يبرر تشديد قبضتها على الدولة، مع تقديم نفسها باعتبارها الضامن الوحيد للاستقرار الوطني.

البعد الإثني والحدودي - أزمة "خط ديورند"

توضح الحلقة أن أحد جذور الأزمة يكمن في الطبيعة المصطنعة للحدود بين أفغانستان وباكستان؛ فـ"خط ديورند"، الذي رسمه الاستعمار البريطاني لم تعترف به الحكومات الأفغانية المتعاقبة، بما فيها "طالبان". هذه المسألة ليست قانونية فقط، بل تحمل أبعادًا قومية وثقافية عميقة؛ لأن قومية البشتون موزعة على جانبي الحدود؛ ما يجعل الفصل بين المجالين الأفغاني والباكستاني أمرًا بالغ الصعوبة. ويؤدي هذا الواقع إلى سهولة انتقال المقاتلين والسلاح، واستمرار شبكات التهريب والتجارة غير الرسمية، وتداخل الولاءات القبلية والدينية؛ وهذا ما يفسر، بحسب جان-لوك راسين، تردد "طالبان الأفغانية" في الدخول في مواجهة مباشرة مع "طالبان الباكستانية"، خوفًا من انشقاقات داخلية، أو انتقال بعض العناصر إلى تنظيم "داعش -ولاية خراسان".

صعود "داعش - ولاية خراسان" كعامل توازن جديد

من القضايا المهمة التي تناقشها الحلقة الخوف المتزايد من تنظيم "داعش- ولاية خراسان"، الذي يشكل عدوًّا مشتركًا لكل من "طالبان" وباكستان والدول المجاورة؛ فـ"طالبان" تدرك أن أي حملة عنيفة ضد "طالبان باكستان" قد تدفع جزءًا من المقاتلين نحو "داعش"؛ ما قد يؤدي إلى ولادة تهديد أكثر تطرفًا وخطورة. ومن هنا، تتبع "طالبان" سياسة مزدوجة تتمثل في إنكار وجود قواعد لـ"طالبان باكستان"، وتجنب المواجهة الشاملة معها. لكن هذه السياسة تزيد من شكوك باكستان والصين وروسيا، التي ترى أن كابول عاجزة أو غير راغبة في السيطرة الكاملة على الجماعات المسلحة.

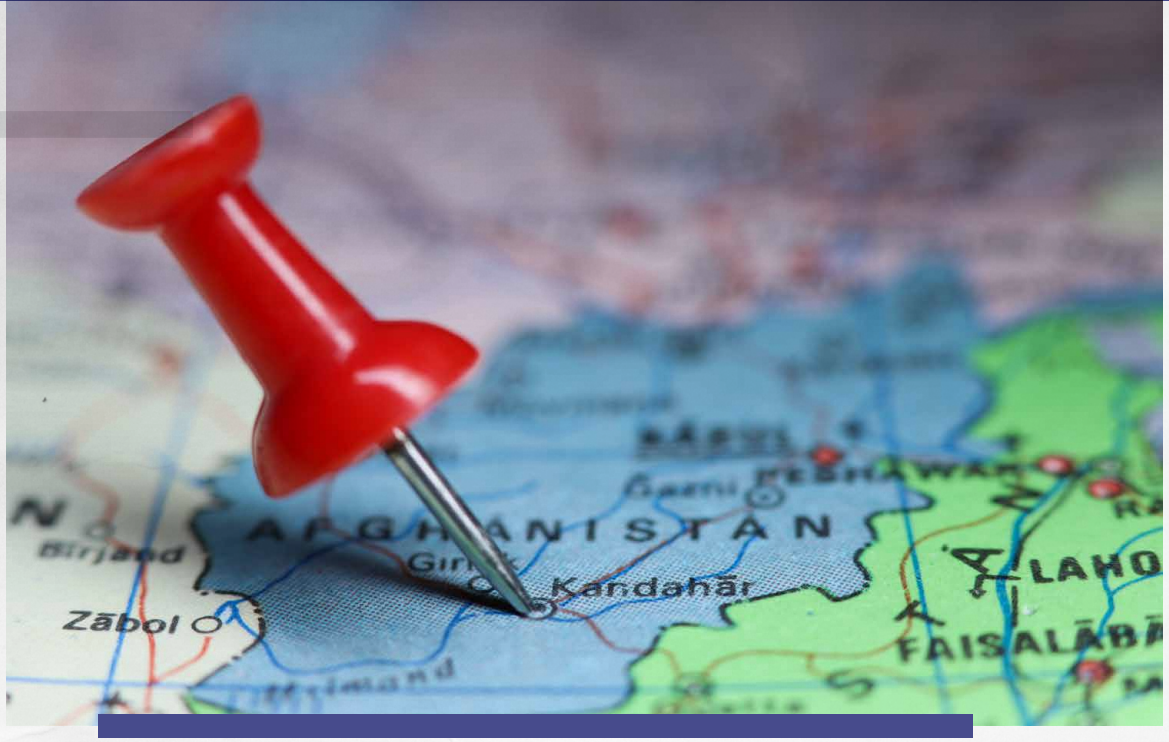

سادسًا: أفغانستان بين العزلة والانفتاح البراغماتي

رغم عدم الاعتراف الدولي الكامل بحكومة "طالبان"، تُظهر الحلقة أن أفغانستان ليست معزولة تمامًا؛ فهناك قنوات اتصال مفتوحة مع روسيا، والصين، ودول آسيا الوسطى، وبعض دول الخليج، وحتى دول أوروبية. ويعود ذلك إلى اعتبارات جيوسياسية واقتصادية، أبرزها مشاريع الربط الإقليمي، مثل خطوط الغاز، ومشاريع الكهرباء، والممرات التجارية المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية. وتدرك دول آسيا الوسطى أن استقرار أفغانستان ضروري للوصول إلى بحر العرب والأسواق الجنوبية، ولذلك تتعامل مع "طالبان" بمنطق براغماتي بعيدًا عن الاعتبارات الأيديولوجية.

البعد الإنساني - أزمة اللاجئين والاقتصاد المنهار

إلى جانب البعد الأمني، تسلط الحلقة الضوء على الكارثة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان؛ فقد قامت باكستان وإيران بترحيل مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان خلال السنوات الأخيرة؛ ما زاد الضغط على دولة تعاني أصلًا انهيارًا اقتصاديًّا حادًّا. وتكشف هذه السياسة عن استخدام ملف اللاجئين كأداة ضغط سياسي وأمني؛ فإسلام آباد تسعى إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية الداخلية، والضغط على "طالبان"، وإظهار قدرتها على التحكم بالحدود. لكن النتائج قد تكون عكسية؛ لأن تدفق العائدين قد يعزز الفقر والتطرف وعدم الاستقرار داخل أفغانستان.

إيران وباكستان - علاقة معقدة بين التعاون والتنافس

تطرح الحلقة أيضًا البعد الإيراني في الأزمة؛ فباكستان تجد نفسها في موقع حساس للغاية، فهي حليف للسعودية والولايات المتحدة والصين، لكنها ترتبط بإيران بعلاقات جغرافية وطائفية وأمنية معقدة. وتضم باكستان أقلية شيعية كبيرة؛ ما يجعل أي توتر مع إيران قابلًا للتحول إلى أزمة داخلية. كما أن الحدود المشتركة الطويلة تجعل التعاون الأمني ضرورة حتمية رغم الخلافات. ومن هنا، تحاول إسلام آباد لعب دور الوسيط بين واشنطن وطهران، مستفيدة من علاقتها الخاصة بالإدارة الأمريكية، ومن موقعها كقوة نووية إقليمية.

الهند والصين - صراع النفوذ في الخلفية

رغم أن النقاش يركز على "طالبان" وباكستان، فإن الهند والصين حاضرتان بقوة في خلفية المشهد؛ فنيودلهي تسعى إلى استغلال تدهور العلاقة بين "طالبان" وباكستان من أجل تعزيز علاقاتها مع كابول، وتطويق باكستان استراتيجيًّا. أما الصين، فترى في باكستان

شريكها الإقليمي الأهم، وتخشى أن يؤدي عدم الاستقرار إلى تهديد مشاريع "الحزام والطريق". ولذلك، تبدو بكين من أكثر الأطراف اهتمامًا بمنع انهيار الوضع الأمني في المنطقة.

الإشكالية المركزية - هل نحن أمام حرب إقليمية ممتدة؟

تطرح الحلقة بصورة غير مباشرة سؤالًا محوريًّا: هل يتحول التوتر الحالي إلى حرب إقليمية شاملة؟ هناك مؤشرات عدة تدعم هذا الاحتمال؛ منها تصاعد الضربات الحدودية بين باكستان وأفغانستان، وهشاشة الوضع الإيراني، والتوتر الدائم بين الهند وباكستان، وتنامي الجماعات المسلحة، وتراجع قدرة المؤسسات الدولية على الوساطة. لكن في المقابل، توجد عوامل تمنع الانفجار الكامل؛ منها خوف الجميع من الفوضى الشاملة، والمصالح الاقتصادية للصين ودول الخليج، والحاجة الدولية إلى احتواء الإرهاب، والخشية من مواجهة بين قوى نووية مثل الهند وباكستان.

يركّز النقاش بعد ذلك على التحول الخطير في العلاقة بين باكستان وأفغانستان، وعلى كيفية ارتباط هذا التوتر بإعادة تشكيل أوسع للتوازنات الإقليمية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا. ويرى الضيوف أن الصراع لم يعد مجرد أزمة حدودية، بل أصبح جزءًا من مشهد جيوسياسي جديد يتداخل فيه الإرهاب، والصراع بين القوى الكبرى، وأزمات الدولة الوطنية.

يشرح الباحث Jean-Luc Racine أن العلاقة بين إسلام آباد و"طالبان الأفغانية" شهدت انقلابًا كاملًا مقارنة بتسعينيات القرن الماضي، حين كانت باكستان الداعم الأساسي للحركة. فبعد عودة "طالبان" إلى الحكم في كابول سنة 2021، تصاعد نفوذ "حركة طالبان باكستان" (TTP)، التي تتهمها إسلام آباد بتنفيذ هجمات دامية داخل الأراضي الباكستانية انطلاقًا من أفغانستان. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع غير مسبوق في مستوى العنف، حيث شهدت باكستان خلال عام 2025 إحدى أكثر المراحل دموية في تاريخها الحديث، مع سقوط أعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين. ويؤكد الضيوف أن الجيش الباكستاني بات ينظر إلى الوضع باعتباره تهديدًا مباشرًا لاستقرار الدولة؛ ما يفسر الضربات الجوية المتكررة داخل الأراضي الأفغانية والتصريحات الباكستانية التي تحدثت عن "حرب مفتوحة" مع كابول.

أما الكاتب والصحفي Olivier Weber فيركز على المفارقة التاريخية الكبرى؛ فباكستان التي أسهمت في صناعة "طالبان" ودعمها منذ التسعينيات، أصبحت اليوم مهددة من قِبل الجماعات التي خرجت من البيئة نفسها. ويشرح أن المؤسسة العسكرية الباكستانية، خاصة جهاز الاستخبارات، كانت ترى في "طالبان" وسيلة لتحقيق "عمق استراتيجي" ضد الهند وضمان النفوذ في أفغانستان. لكن هذه الاستراتيجية انقلبت على أصحابها؛ لأن "طالبان الأفغانية" لم تعد خاضعة بالكامل لإسلام آباد، فيما توسعت "طالبان باكستان" وتحولت إلى خطر داخلي حقيقي. كما يشير إلى أن الجيش الباكستاني، بقيادة المشير عاصم منير، يحاول اليوم احتواء هذا التهديد عبر سياسة أمنية صارمة، خوفًا من تكرار نموذج حرب العصابات التي أنهكت الاتحاد السوفيتي سابقًا في أفغانستان.

ويتناول الجزء الأخير من الحلقة البعدين الإقليمي والدولي للأزمة؛ فالضيوف يوضحون أن أفغانستان ليست معزولة تمامًا رغم غياب الاعتراف الدولي الكامل بـ"طالبان"؛ لأن الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى والخليج تواصل التعامل معها انطلاقًا من مصالح استراتيجية واقتصادية. كما يناقشون الأزمة الإنسانية الناتجة عن ترحيل مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان من باكستان وإيران، وما يسببه ذلك من ضغط إضافي على الاقتصاد الأفغاني المنهار. وفي الوقت نفسه، تحاول باكستان لعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران، مستفيدة من علاقاتها المعقدة مع السعودية والصين وواشنطن، ومن موقعها كقوة نووية إقليمية.

ويخلص النقاش إلى أن المنطقة كلها تدخل مرحلة شديدة الهشاشة، حيث تتداخل أزمات الشرق الأوسط مع صراعات جنوب آسيا، في ظل تراجع قدرة المؤسسات الدولية على احتواء التصعيد. وتكشف الحلقة عن عالم يدخل مرحلة انتقالية شديدة الاضطراب، حيث تتراجع الحدود التقليدية بين المحلي والإقليمي والدولي؛ فالصراع بين باكستان وأفغانستان لم يعد مجرد نزاع حدودي، بل أصبح انعكاسًا لتحولات أعمق تشمل مستقبل الإسلام السياسي، ودور الجيوش، والتنافس بين القوى الكبرى، وأزمة الدولة الوطنية في المنطقة. كما توضح أن الشرق الأوسط وجنوب آسيا يتجهان نحو فضاء أمني مترابط، تتقاطع فيه مصالح إيران، والهند، والصين، ودول الخليج، والولايات المتحدة، ضمن مشهد مفتوح على احتمالات متعددة: من الاحتواء الحذر، إلى الانفجار الإقليمي الواسع. وفي ظل هذا الواقع، تبدو المنطقة أمام مفترق طرق تاريخي؛ فإما أن تنجح القوى الإقليمية والدولية في بناء توازنات جديدة تمنع الانهيار الشامل، أو أن تدخل مرحلة طويلة من الحروب المركبة وعدم الاستقرار المزمن.

تخلص الحلقتان من البودكاست إلى أن العالم لا يعيش موت الدبلوماسية، بل يعيش تحولًا جذريًّا في طبيعتها ووظائفها؛ فالدبلوماسية اليوم تعمل في بيئة مضطربة تتداخل فيها القوة العسكرية، والحروب المعلوماتية، وصعود الفاعلين غير الدوليين، وتراجع المؤسسات الدولية. وفي جنوب آسيا، يتجسد هذا التحول في الانقلاب بين باكستان و"طالبان"، وصعود الجماعات المسلحة، وتنافس القوى الكبرى؛ ما يجعل المنطقة ساحة مفتوحة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. ومع ذلك، يبقى التفاوض حاضرًا حتى في ذروة الصراع، وتظل الدبلوماسية -بأشكالها الجديدة- الأداة الوحيدة القادرة على منع الانهيار الشامل.